

ارتفاع الإصابات بالوباء يفاقم مخاوف انهيار المنظومة الصحية في المغرب

كثرة الحالات الحرجة تضغط على أقسام العناية المركزة وترهق الكوادر الطبية



عدم احترام التباعد الاجتماعي يعقد الوضع

ويبين أن "النجاح في هذه المسألة يفرض توفير نظام تواصلي للاستشارة الطبية عن بعد، مع توفير المستلزمات الطبية لتطبيق العلاج المناسب". وأضاف "الأمر الرابع يتمثل في ترشيح استخدام الكشوفات المخبرية خاصة ما يتعلق بالمسح الأنفي والفم لتشخيص الفيروس". ويحتل المغرب المرتبة الأولى أفريقيا، والثالثة والثلاثين عالميا في عدد الفحوصات اليومية، حيث يجري أكثر من 25 ألف فحص يوميا. واستطرد البيان "الأمر الرابع هو إشراك القطاع الخاص في علاج المرضى، ويشمل ذلك المستشفيات والعيادات بها والأطباء والمرضى بالقطاع الخاص، وأيضا المختبرات الطبية الخاصة، لتوسيع دائرة الفحوصات". وختم بالقول "هذا قد يشجع المواطنين على الاستشارة الطبية المبكرة لتجنب الوصول إلى الحالات الحرجة".

المصابين بالفيروس، لكن ذلك لم يعد كافيا". واستدرك "ارتفاع الحالات الحرجة أدى إلى وصول أقسام العناية المركزة إلى أقصى طاقتها الاستيعابية وإرهاق العاملين في المجال الصحي". وحول الخطوات التي يجب القيام بها في ظل هذا الوضع، أضاف البيان "بأن الطرف الراهن يفرض أربعة أمور أساسية في إطار رؤية واضحة تتلاءم وتغيرت الوضعية الوبائية". وأوضح بقوله "أولها تخصيص أقسام العناية المركزة فقط للحالات التي تتطلب التنفس الاصطناعي، وإحداث مستشفيات ميدانية جديدة مجهزة بالأوكسجين". وأضاف أن "الأمر الثاني هو استغلال المراكز الصحية الفرعية للتكفل بالمخالطين والحالات التي لا تعاني من أعراض، مما سينظم التعامل معها عبر العزل المنزلي".

وذكر أن "السلطات الصحية والإدارية حاولت مواجهة ارتفاع الإصابات بداية بإنشاء مستشفيات ميدانية مخصصة

وأردف "لكن رفع الحجر الصحي لإعادة إنعاش الاقتصاد وإن كان تدريجيا فإنه لم يكن كافيا لاحتواء الارتفاع المنتظر لعدد الإصابات".

وتابع "ارتفاع الإصابات بعد رفع الحجر الصحي، يعود إلى الارتفاع من فحوصات الكشف عن الفيروس، حيث يبلغ عددها اليومي حاليا نحو 25 ألف فحص".

واستطرد "بعد رفع الحجر بدأت بوار موجة جديدة للوباء تلوح في الأفق، حيث بدأنا نلاحظ ارتفاعا في عدد الإصابات، ونجس في تخطيها بفضل التدابير الاحترازية، التي اتخذتها السلطات آنذاك".

وأوضح أخصائي طب الجهاز التنفسي بالمركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني (حكومي)، بمدينة فاس (شمال)، أن "تلك الإجراءات تمثل أساسا في فرض الحجر الصحي".

بات الارتفاع القياسي في عدد الإصابات بفيروس كورونا في المغرب يهدد المنظومة الصحية في البلاد نظرا لتجاوز عدد المرضى لطاقة استيعاب المستشفيات، ما كشف عن مظاهر اختلال المنظومة الصحية في وقت ترتفع فيه الأصوات المنادية بإنقاذ القطاع من التهاوي المحقق.

المغربية تخفيف إجراءات الحجر الصحي بمختلف مناطق البلاد، باستثناء الأقاليم التي تشهد ارتفاعا كبيرا في عدد الإصابات.



ونسبت وكالة الأناضول للبروفيسور المغربي محمد البيان قوله إن "البلد عرف موجة أولى لتفشي كورونا في مارس الماضي، ونجح في تخطيها بفضل التدابير الاحترازية، التي اتخذتها السلطات آنذاك". وأوضح أخصائي طب الجهاز التنفسي بالمركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني (حكومي)، بمدينة فاس (شمال)، أن "تلك الإجراءات تمثل أساسا في فرض الحجر الصحي".

الرباط - يشهد المغرب منذ عيد الأضحى الماضي، ارتفاعا ملحوظا في إصابات فيروس كورونا، حيث باتت تسجل أول إصابة في 3 مارس الماضي. هنات كبيرة.

وتعد حصيلة الإصابات اليومية خلال الفترة الماضية، تطورا غير مسبق للوضع الوبائي بالمغرب، منذ تسجيل أول إصابة في 3 مارس الماضي. ويجمع خبراء ومراقبون على أن هذا التطور بات يهدد بانهيار المنظومة الصحية، خاصة مع ارتفاع عدد الإصابات الحرجة التي تحتاج إلى العلاج بوحدات العناية المركزة. والثلاثاء، تداول ناشطون بمواقع التواصل الاجتماعي صوراً تظهر العديد من مرضى كورونا يفترشون الأرض في أحد أقسام مستشفى "ابن زهر" بمدينة مراكش (جنوب البلاد). ومنذ 24 يونيو الماضي، قررت السلطات

المغرب يصرف تعويضات لعمال القطاع السياحي

الأولى من 2020، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية".

وتشكل السياحة حوالي 7 في المئة من الناتج المحلي للمغرب، ويعمل بها أكثر من نصف مليون شخص، وتعتبر مصدرا مهما للعملة الصعبة.

وأعلنت الملكة في 20 مارس الماضي، حالة الطوارئ الصحية لمدة شهر، وتقييد الحركة في البلاد. ولاحقا، تم تمديد حالة الطوارئ الصحية لعدة مرات حتى 10 سبتمبر الجاري، كما تم تخفيف الإجراءات في 24 يونيو الماضي.

وتابع "الاستفادة من هذا التعويض تبقى مشروطة بانخفاض رقم معاملات الشركة، على الأقل بنسبة 25 في المئة مقارنة بنفس المدة من العام الماضي، وبأن تحافظ هذه الشركات على 80 في المئة" على الأقل من أعمالها.

ويعتبر قطاع السياحة من ركائز الاقتصاد المغربي، وكغيرها من الدول، تلقت الرباط ضربة قوية في هذا القطاع. وقالت وزيرة السياحة نادية العلوي أمام البرلمان في يونيو الماضي، "إن عدد السياح الوافدين إلى البلاد انخفض بنسبة 45 في المئة خلال الأشهر الأربعة

الرباط - أعلن المغرب السبت صرف تعويضات مالية لعمال القطاع السياحي جراء تضرر القطاع من جائحة كورونا.

وجاء القرار عقب توقيع اتفاقية ثلاثية الأطراف، بين ممثلي الحكومة والكونفدرالية الوطنية للسياحة (نقابة مهنية)، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (حكومي) يعنى بتأمين العمال). وقال بيان للصندوق، اطلع عليه مراسل الأناضول، إن الاتفاقية تهدف إلى تقديم الدعم للموظفين، والمرشدين

احتجاجات في اليمن تنديدا بتدهور سعر صرف الريال

منع الحوثيين تداول العملة النقدية الجديدة يضرب استقرار السوق ويشعل أسعار السلع

المحافظات وسحب العملة الصعبة منها، وبالتالي ارتفاع قيمتها مقابل الريال، مما انعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المختلفة. وقبل أسبوع، أعلنت الأمم المتحدة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اليمن بنسبة 35 في المئة منذ ظهور كورونا في البلاد مطلع أبريل الماضي، مع تراجع العملة المحلية.

804

ريالات سعر صرف الدولار في مناطق سيطرة الحكومة، و605 ريالات في مناطق الحوثيين

وكانت السعودية قد قامت مطلع 2018 بإيداع ملياري دولار في المركزي لحماية العملة اليمنية ومنعها من الانهيار، ليصل إجمالي الوديعة إلى 3 مليارات دولار. وتؤكد العديد من التقارير تسارع حدة الانهيار في قيمة العملة اليمنية بعد مرور خمس سنوات من الحرب التي تسببت في حالة من الفوضى الاقتصادية وتسببت آثارها الكارثية في تفكيك مؤسسات الدولة النقدية، في ظل رصيد متزايد من تاريخ سوء الإدارة وتردي الخدمات المصرفية. وفي محاولة للهروب من تقييد تحويلات الحوثيين المالية هرب الكثير منهم نحو استثمار الأموال في شراء أصول العقارات والأراضي ما تسبب في ارتفاع الأسعار وتزايد سعر صرف العملة.

الانقلابية، كانت الأعلى في ارتفاع الأسعار بنسبة 16 في المئة لتلتها محافظتا حضرموت ومارب. وتوقع محللون أن يخسر الريال المزيد من قيمته إذا لم تتدخل الحكومة من خلال سلسلة من الإجراءات الصارمة في مقدمتها ترشيح الإنفاق الحكومي في بند الرواتب الذي بات يصرف بالدولار والتوقف عن طباعة العملة دون غطاء، وتوزيع مصادر الإيرادات ومراجعة السياسات النقدية وتوحيدها في مناطق سيطرة الشرعية والانقلاب على حد سواء.

وتؤكد المؤشرات أن الصراع بين المركزي في عدن ونظيره في صنعاء الذي لا يزال تحت سيطرة الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران ساهم في بروز حالة انفلات مصرفي، وخصوصا بعد منع الحوثيين تداول العملات الجديدة التي طبعها البنك المركزي في عدن. وبينما يلقي متابعون باللائمة على الحرب في ما يتعلق باستمرار الانهيار الاقتصادي والسقوط المتسارع للريال، إلا أن غياب أي إجراءات اقتصادية ونقدية من الحكومة الشرعية أو الحوثيين ساهم في ازدهار السوق السوداء للعملة التي تمكنت من إدارة عجلة اقتصاد الحرب بما يخدم مصالح الناقدين. ويعاني اليمنيون من ظروف معيشية كارثية في معظم المناطق نتيجة التدهور الاقتصادي وغياب فرص العمل وتوقف صرف الرواتب في مؤسسات القطاع العام في مناطق سيطرة الحوثيين منذ الانقلاب. وتسببت التوترات الأمنية في اضطراب نشاط الأسواق المحلية في كافة

وحذر الخبراء معدو التقرير من خطورة التدهور المتسارع لسعر الريال اليمني في ظل استمرار الحرب وتداعيات فيروس كورونا ومدى تأثيره على القطاع الخاص بوجه خاص.

ولفت التقرير إلى أن تلك التداعيات السلبية انعكست على أسعار السلع والمشتقات النفطية وتحركت الأسعار صعودا بنسب متفاوتة بين المدن اليمنية. وأشار إلى أن العاصمة صنعاء، الخاضعة لسيطرة ميليشيات الحوثي

والدولار كوسيلة للمعاملات التجارية. ويعاني الاقتصاد اليمني من الشلل التام منذ سيطرة ميليشيات الحوثي على صنعاء ومؤسساتها السيادية في سبتمبر 2014 ونهبها لاحتياطات البنك المركزي.

واستولى الحوثيون على 85 في المئة من الإيرادات العامة للدولة من ضرائب وجمارك وحصص الدولة في الشركات الحكومية، إضافة إلى الجبايات غير القانونية تحت مسميات مختلفة مما فاقم العجز في مالية الدولة.

أحج تدهور سعر صرف الريال اليمني احتجاجات واسعة في مدينة تعز، حيث تسبب حظر ميليشيات الحوثي لاستخدام العملة النقدية الجديدة في ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والسلع، ما عمق الإشكاليات الاجتماعية في بلد يعيش على المساعدات الدولية.

العاصمة المؤقتة عدن والشروع في سحبيها من الأسواق ومحال الصرافة في تدهور العملة. وتحظر جماعة الحوثي حاليا تداول العملة المحلية في مناطق سيطرتها وتستخدم بدلا منها الريال السعودي

تعز (اليمن) - خرجت مظاهرات حاشدة في محافظة تعز اليمنية تنديدا بتدهور سعر الريال الذي تسبب في إنقاص كاهل الطبقات الاجتماعية بارتفاع قياسي في الأسعار في وقت تزايد فيه المطالب الشعبية بوقف تجاوزات جماعة الحوثي المسؤولة عن الوضع جراء المضاربة في تجارة العملة وغسيل الأموال.

نظم العشرات من اليمنيين، السبت، وقفة احتجاجية بمحافظة تعز جنوب غربي البلاد، تنديدا بالتدهور المتسارع للعملة المحلية وارتفاع الأسعار. وقال مراسل الأناضول إن الوقفة الاحتجاجية جرت في شارع جمال وسط مدينة تعز تحت شعار "انهيار سعر العملة.. قاتل آخر".

وشهد الريال اليمني خلال الأيام الماضية، تراجعاً أمام العملات الأجنبية مسجلاً أدنى مستوى له في تاريخه، وفق مصادر مصرفية. وبلغ سعر صرف الدولار الواحد، بحسب ذات المصادر، أكثر من 804 ريالات يمنية في مناطق سيطرة الحكومة، و605 ريالات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ما تسبب بارتفاع كبير في أسعار مختلف السلع، خاصة الاستهلاكية.

وتسبب منع الحوثيين المدعومين من طهران التعامل بالعملة النقدية الجديدة الصادرة عن البنك المركزي اليمني في



انخراط التوازنات